وصل إلى أعلى مستوياته في 4 أشهر

«الوطني»: ارتفاع عائدات سندات الخزانة الأمريكية يعزز من أداء الدولار

■ مجلس الشيوخ يقر حزمة التحفيز المالي الأمريكية لمواجهة تداعيات أزمة كورونا بـ 1.9 تريليون دولار

الدولار الأمريكي ينتعش مجدداً

■ الاقتصاد الأمريكي يضيف 379 ألف وظيفة في فبراير

■ الميزانية البريطانية تفرض ضرائب جديدة على الشركات

أوضح تقرير اقتصادي متخصص لـ«الوطني» أن الدولار الأمريكي انتعش خلال الأسبوع الماضي ووصل إلى أعلى مستوياته المسجلة في أربعة أشهر بعد أن أعرب رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي جيروم باول عن عدم قلقه بشأن عمليات البيع المكثفة التي شهدتها السندات مؤخراً. وفي معرض تصريحاته خلال حدث افتراضي، احتفظ باول بنبرته التيسيرية وأوضح أن العمليات البيعية المكثفة التي شهدتها سندات الخزانة لم تكن «غير منظمة» ومن المرجح أن تدفع أسعار الفائدة طويلة الأجل إلى مستوى مرتفع لدرجة أن يضطر البنك المركزي إلى التدخل بقوة أكبر. كما أكد على التزامه بالحفاظ على سياسة نقدية فائقة التيسير حتى يقطع الاقتصاد «شوطاً كبيراً على طريق الانتعاش». وقد أدت تلك التعليقات إلى زيادة عمليات بيع سندات الخزانة مما دفع العائدات لمواصلة الارتفاع.

واستمر تسارع وتيرة ارتفاع عائدات السندات منذ بداية العام الحالي، وشهدت تداولات سندات الخزانة اداءً متقلباً بصفة خاصة على مدار الأسبوعين الماضيين، إذ تجاوز عائد السندات الأمريكية لأجل 10 سنوات 1.6% لفترة وجيزة يوم الخميس الماضي. وتعزى عمليات بيع سندات الخزانة إلى التوقعات المتعلقة بالتضخم. وتضيف حزمة التحفيز المالي الأمريكية الوشيكة الوقود إلى النار من خلال تعزيزها لتوقعات ارتفاع التضخم، حيث يساهم تسارع وتيرة توزيع اللقاحات في رفع مستويات الثقة تجاه الانتعاش الاقتصادي. وأرسل خطاب باول التيسيري رسالة إلى الأسواق مفادها أن الاحتياطي الفيدرالي سيتحمل التضخم لفترة أطول قبل رفع أسعار الفائدة. ونظراً لأنارتفاع معدلات التضخم يحد من جاذبية السندات من خلال تقليص قيمة عائداتها، فقدشهدت السندات عمليات بيعية مكثفة.

كما أن ارتفاع عائدات السندات الأمريكية تجعل الدولار الأمريكي أكثر جاذبية على صعيد تجارة المناقلة في ظل محاولة المتداولين الاستفادة من فروق أسعار الفائدة بين الأدوات المالية المختلفة. وفي حالة الأسبوع الماضي، تم تداول معظم العملات الرئيسية لصالح الدولار الأمريكي مما دعم من انتعاشه.

مجلس الشيوخ يقر حزمة تحفيز بايدن

أقر مجلس الشيوخ الأمريكي حزمة التحفيز المالية التي اقترحها الرئيس بايدن والتي أطلق عليها اسم «خطة الإنقاذ الأمريكية» من مجلس النواب في فبراير الماضي .وواجهالديمقراطيون معارضة شديدة من الجمهوريين الذين وصفوا حزمة الإنقاذ بأنها «حزبية ومفرطة في إنفاقها». وفي واقع الأمر، صوت جميع الجمهوريين في مجلس النواب ضد مشروع القانون وتم تمريره بفارق ضئيل خلال المراحل الأولى من مجلس الشيوخ حيث يصوت الأعضاء حول ما إذا كانوا سيناقشون تشريعا جديدا. واضطرت نائبة الرئيس كامالا هاريس إلى استعمال صوت كسر التعادل 50/50 وصوتت مع الديمقراطيين للسماح بمناقشة مشروع القانون. وجاء التصويت على الفقرة الأخيرة بنسبة 49/50 لصالح الديمقراطيين. وسيحتاج مشروع القانون الآن إلى العودة إلى مجلس النواب للمرة الثانية للموافقة على بعض التعديلات قبل التوجه إلى الرئيس ليتم التصديق عليه

الوظائف غير الزراعية

أضاف الاقتصاد الأمريكي 379 ألف وظيفة الشهر الماضي، فيما يعد أعلى عدد من الوظائف الجديدة منذ شهر أكتوبر الماضي، مما يؤكد تعافي الاقتصاد في ظل انخفاض حالات الإصابة بالفيروس وتزايد الإنفاق الاستهلاكي وتخفيف الولايات المختلفة للقيود المفروضة على أنشطة الأعمال. ويمثل نمو الوظائف في فبراير انتعاشاً حاداً من 166 ألف وظيفة تمت إضافتها في يناير وخسارة 306 ألف وظيفة في ديسمبر. إلا أن ذلك الرقم لا يمثل سوى جزء بسيط من حوالي 9.6 مليون وظيفة يحتاجها الاقتصاد الأمريكي لاستعادة مستويات ما قبل الجائحة. وكشف التقرير أن نمو الوظائف كان مدفوعاً بالانتعاش المطرد في أنشطة أعمال الحانات والمطاعم ومؤسسات الترفيه والضيافة الأخرى. إذ عادت أنشطة التوظيف في الحانات والمطاعم، على وجه الخصوص، إلى الظهور الشهر الماضي، وأضافت 286 ألف وظيفة في ظل تخفيف القيود المفروضة على أنشطة الأعمال في ولاية كاليفورنيا وغيرها من الولايات الأخرى. وقد يستمر هذا الاتجاه نظراً لانضمام تكساس مؤخراً إلى عدد من الولايات الأخرى التي أعلنت عن فتح اقتصادها بالكامل دون قيود.

ميزانية المملكة المتحدة

وفي المملكة المتحدة، صرح وزير المالية ريشي سوناك خلال الخطاب السنوي لاستعراض الميزانية أن الاقتصاد سيعود إلى مستويات ما قبل الجائحة في منتصف عام 2022، أي ستة أشهر قبل التوقعات السابقة وذلك بفضل تسارع وتيرة برنامج اللقاحات ضد فيروس كورونا على مستوى أوروبا. وستجلب الميزانية بعض الراحة للبلاد من حيث استمرار دعم الجائحة لعدة أشهر قادمة وحماية وظائف العمال المتضررين. كما سيتم ضخ 65 مليار جنيه إسترليني في العامين المقبلين لدعم الوظائف والاستثمار والانتعاش الاقتصادي في إطار محاولة البلاد التعافي من أزمة كوفيد-19. ولمواجهة زيادة النفقات، أعلن سوناك أيضاً عن أول زيادة في المعدل الرئيسي لضريبة الشركات منذ عام 1974. حيث ستقوم بريطانيا بزيادة ضرائبها على الشركات الكبرى من 19% إلى 25% اعتباراً من عام 2023، إلا أنها ستخفف العبء من خلال تقديم «خصم ضريبي كبير» لمدة عامين للشركات التي تقوم بالاستثمار في محاولة لتحفيز التعافي السريع من أزمة كوفيد-19. كما قال سوناك للبرلمان: «توفر الحكومة للشركات أكثر من 100 مليار جنيه استرليني من الدعم الطارئ أثناء الجائحة، لذا فمن الانصاف والضروري أن نطلب منهم المساهمة في مبادرة التعافي».

مخاوف المركزي الأوروبي

على النقيض من موقف الاحتياطي الفيدرالي، أعرب البنك المركزي الأوروبي عن قلقه المتزايد بشأن ارتفاع عائدات السندات الأوروبية. وأشار كلمن رئيسة البنك المركزي الأوروبي كريستين لاجارد وكبير الاقتصاديين جاستين لين إلى عزمهما مراقبة عائدات السندات طويلة الأجل عن كثب ويمكنهما استخدام مرونة برنامج شراء الأصول الطارئ لتخفيف الضغوط التصاعدية على العائدات. وأفادت أحدث التقارير الصادرة الأسبوع الماضي أن مشتريات البنك المركزي الأوروبي في إطار برنامج شراء الأصول الطارئ تباطأت وتيرتها إلى 12 مليار يورو مقابل 17 مليار يورو في الفترة السابقة. إلا أنه على الرغم من ذلك، تغطي أحدث الأرقام الصادرة عن البنك المركزي الأوروبي فقط الفترة الممتدة حتى يوم الأربعاء الماضي، ولا تتضمن عمليات البيع المكثفة التي شهدها سوق السندات يوم الخميس أو الأيام التالية. وسيساهم التقرير التالي في توفير دليلا أوضح لمعرفة إذا كان البنك المركزي الأوروبي قد قام بزيادة مشترياته من السندات في إطار برنامج شراء الأصول الطارئ. ومن جهة أخرى، تشير الحركة السعرية التي شهدناها يوم الخميس إلى أنه قد يكون كذلك بالفعل. وتقدم تلك التطورات المزيد من الدعم للدولار الأمريكي على المدى القريب.

الصين تطمح إلى تحقيق نمو بنسبة 6%

تستهدف الصين تحقيق نمواً اقتصادياً بنسبة 6%على الأقل هذا العام مما يعكس ثقة الحكومة بعد تمكنها من احتواء فيروس كورونا في ثاني أكبر اقتصاد على مستوى العالم. وكشف رئيس مجلس الدولة لي كه تشيانغ عن ذلك الهدف على هامش افتتاح المؤتمر الوطني لنواب الشعب الصيني في بكين الأسبوع الماضي. ومن المقرر أن تشهد جلسة هذا العام التي تستمر لمدة أسبوع اقرار خطة اقتصادية خمسية جديدة تركز على «الاعتماد على الذات» في التقنيات الأساسية.وتهدف الخطة الخمسية إلى زيادة الإنفاق على البحث والتطوير بنسبة 7% سنوياً على الأقل حتى عام 2025 لتقليل اعتماد الصين على الشركات الأمريكية فيما يتعلق بالمكونات الضرورية مثل رقائق الحاسب الآلي وغيرها من التقنيات الحديثة. كما أعرب لي عن رغبة الحكومة في خلق 11 مليون وظيفة جديدة، مشيراً إلى توفير 11.9 مليون وظيفة في المناطق الحضرية خلال العام الماضي. ويرى معظم الاقتصاديين إمكانية تخطى بكين المستوى المستهدف للنمو بكل سهولة نظراً لانخفاض قاعدة المقارنة بمستويات العام الماضي، إذ بلغ معدل النمو 2.3% في عام 2020.

نمو الناتج المحلي الإجمالي الأسترالي

صرح البنك الاحتياطي الأسترالي أن الاقتصاد ما يزال يخطو بثبات نحو التعافي في ظل استمرار تحسن التوقعات نتيجة لتسارع وتيرة طرح اللقاحات. ومن جهة أخرى، أدى نمو سوق العمل وزيادة الأجور وتحسن بيانات الإنفاق الرأسمالي في القطاع الخاص إلى رسم صورة اقتصادية مشرقة في الفترة القادمة. إذ سجل الناتج المحلي الإجمالي نمواً بنسبة 3.1% في الربع الرابع من عام 2020 ليتحسن بذلك معدل النمو السنوي مقابل التوقعات التي أشارت إلى وصوله إلى 1.1%-. كما يعكس تحسن الانفاق الرأسمالي في القطاع الخاص أيضاً تزايد معنويات التفاؤل على المستوى المحلي، وهو الاتجاه الذي نتج عنه تزايد الضغوط التصاعدية على الدولار الأسترالي.

أسعار النفط تصل إلى مستويات قياسية جديدة

ساهم تزايد ارتفاع أسعار النفط الأسبوع الماضي في تعزيز ارتفاع معدلات الفائدة طويلة الاجل وتوقعات التضخم في الولايات المتحدة. إذ ارتفعت أسعار النفط إلى مستوى قياسي جديد قدره 69.69دولار أمريكي للبرميل بعد ارتفاعه بنسبة 8.7% تقريباً عقب اجتماع الأوبك وحلفائها يوم الخميس. واتفق منتجو النفط بشكل مفاجئ على إبقاء مستويات الإنتاج دون تغيير في أبريل، في حين أعلنت السعودية عن استمرار الخفض الاضافي الطوعي للإنتاج البالغ مليون برميل يوميا. ويعني عدم توافر إمدادات إضافية من الأوبك وحلفائها في أبريل انخفاض مخزونات النفط طوال عام 2021، في الوقت الذي يتوقع فيه زيادة الطلب مع تعافي الاقتصاد العالمي.

■ الصين تستهدف تسجيل نمو بنسبة 6 % وتعرض خطة خمسية جديدة
■ الأوبك وحلفاؤها تبقي قيود الإنتاج الحالية لدعم أسعار النفط

تعتزم توزيع المبلغ على السائقين بالتزامن مع الاكتتاب المرتقب

«ديليفرو» تنشئ صندوقاً مالياً بـ16 مليون جنيه إسترليني

■ متوسط مكافأة السائق الواحد نحو 440 جنيه إسترليني لأكثر من ربع أسطول الشركة حول العالم

«ديليفرو» تقرر مكافأة سائقيها بطريقة خاصة

أعلنت شركة ديليفرو اليوم أنها تعتزم تخصيص صندوق مالي بقيمة 16 مليون جنيه إسترليني لسائقي الشركة في مختلف فروعها حول العالم، تقديرًا لدورهم وجهودهم، وذلك بالتزامن مع طرح أسهم الشركة للاكتتاب.

تحرص ديليفرو على تقدير الدور القيم الذي لعبه السائقون خلال رحلة الشركة للوصول إلى الاكتتاب المرتقب، ومن هذا المنطلق أتى إنشاء الصندوق المليوني للسائقين الذين قاموا بتوصيل أكبر عدد من الطلبات.

وسينطلق الصندوق الذي أطلقت عليه ديليفرو اسم «شكرًا لكم»، في يوم الاكتتاب العام للسائقين العاملين في جميع الأسواق الـ 12 التي تعمل فيها ديليفرو. وسيحصل كل منهم على مكافأته بناءً على عدد الطلبات التي قام بتوصيلها.

ستكون هناك مكافآت بقيمة 10،000 جنيه إسترليني و1،000 جنيه إسترليني و500 جنيه إسترليني أو ما يعادلها بالعملة المحلية. وسيحصل جميع السائقين الذين عملوا مع ديليفرو لمدة عام واحد على الأقل وأكملوا 2000 طلب على 200 جنيه إسترليني. وستكون النسبة المئوية للسائقين المؤهلين لكل فئة من المكافآت ثابتة في جميع الأسواق.

سيكون متوسط المدفوع لكل سائق مؤهل 440 جنيهًا إسترلينيًا، ومن المتوقع أن يستفيد أكثر من ربع أسطول ديليفرو العالمي للسائقين من هذا الصندوق.

سيتم احتساب المدفوعات كجزء من الصندوق بالرجوع إلى عدد الطلبات المنجزة من قبل كل سائق مؤهل، مع منح أكبر المدفوعات لهؤلاء الذين أكملوا أكبر عدد من الطلبات في كل سوق. ومن المقرر أن يتلقى المئات من السائقين النشطين على مستوى العالم أكبر دفعة وقدرها 1،0000 جنيه إسترليني.

وتتوقع الشركة أن يحصل أكثر من 36،000 سائق حول العالم على مكافأة نقدية.

توفر ديليفرو للركاب للسائقين فرصة العمل لحسابهم الخاص لأن هذا يمنحهم المرونة، وهي واحدة من أهم الأمور بالنسبة لهم، إلى جانب الأمان. فعلى سبيل المثال، كانت ديليفرو من بين أولى شركات التوصيل عند الطلب، التي تقدم لجميع السائقين تأمينًا مجانيًا ضد الحوادث والإصابات. وخلال الوباء، قدمت ديليفرو للسائقين، دعمًا ماليًا إذا كانوا عند المرض، بالإضافة إلى تقديم معدات الوقاية الصحية مجانًا.

يأتي هذا الاستثمار قبل اكتتاب عام مرتقب. بينما تتوقع الشركة نموًا متزايدًا في عام 2021 وما بعده، حيث يعد توصيل الطعام عبر الإنترنت سوقًا كبيرة ومتنامية، وغير مستهدفة بشكل كافي، مما يمثل فرصة كبيرة لديليفرو.

يأتي ذلك بعد أن أعلنت ديليفرو عن صندوق مالي جديد بقيمة 50 مليون جنيه إسترليني لدعم المجتمعات المحلية التي تعمل فيها الشركة، والمطاعم المشاركة معها، والسائقين. وسيتم إنشاء الصندوق بعد أي اكتتاب عام محتمل في المستقبل. تم التعهد بالاستثمار على مدى خمس سنوات وستقوم ديليفرو بالتشاور بشأن مبادرات محددة للاستثمار فيها.

قال المؤسس والرئيس التنفيذي لشركة ديليفرو، السيد/ ويل شو: «السائقون هم أساس أعمالنا، ونريد مكافأة جهودهم التي ساعدت ديليفرو على أن تصبح ما هي عليه اليوم. لقد مكننا التزامهم بالخدمة الرائعة من النمو وتقديم أفضل تجربة توصيل طعام في العالم. وعلى مدار العام الماضي، ساعدنا السائقون في القيام بأكثر من مجرد توصيل الطعام الرائع، فقد ساعدوا بدعم الأعمال التجارية، وتمكين الأشخاص المعرضين للخطر أو أولئك الذين يعزلون أنفسهم ليتمكنوا من البقاء بأمان في منازلهم طوال فترة انتشار الوباء حول العالم. يسعدنا أن نكون قادرين على شكرهم وتقدير مجهودهم.»

وسيتم تعديل مبالغ مكافآت السائقين بشكل محدود في الكويت والإمارات العربية المتحدة، احتسابًا لمساهمات الشركات الوكيلة عن السائقين في نمو أعمال ديليفرو.

«TK Elevator» تطلق علامتها التجارية العالمية الجديدة «TKE»

شركة «TKE»

أعلنت شركة «TK Elevator» الرائدة عالمياً في سوق المصاعد والسلالم المتحركة عن إطلاق علامتها التجارية العالمية الجديدة «TKE». حيث يأتي اعتماد العلامة التجارية الجديدة نتيجةً لتغييرات في الملكية والتي جرت في منتصف العام الماضي.

وفي هذا السياق، قال بيتر والكر، الرئيس التنفيذي لشركة «TK Elevator»: «إن العلامة التجارية الجديدة 'TKE' قد افسحت المجال أمام الشركة ككياناً مستقل لتحقيق توسّع أكبر. كما تمثل فرصة مثالية لتعزيز مكانتنا في السوق وريادتنا التكنولوجية في خدمات التنقل من الجيل التالي. وبفضل الدمج الأخير لمنصة (MAX) الرقمية القائمة على السحابة الخاصة بنا في جميع أنواع أنظمة المصاعد والسلالم المتحركة الجديدة، اتخذنا خطوة مهمة نحو رقمنة منتجاتنا وخدماتنا. وأسهم ذلك في وضع معايير جديدة للجودة في حلول التنقل الحديثة. ومن جهة أخرى، تُتيح لنا العلامة التجارية 'TKE' توحيد عقود من التقاليد والمعرفة العملية والهندسية التي تضمن لها النجاح».

وتم تصميم الهوية الجديدة للعلامة التجارية لتعمل بصورة سلسة عبر جميع القنوات الرقمية والمادية، إذ ترمز إلى شروق الشمس المفعم بالطاقة والتفاؤل. ويشير هذا الخليط من الألوان الدافئة والنابضة بالحياة وكذلك الشعار الجديد الي الحركة والإيجابية والسرعة. الأمر الذي يعمل علي خلق بيئة مثالية تمثل روح التمكين والاستقلالية والتميز التكنولوجي المرموق. كما تعكس العلامة التجارية الجديدة «TKE» التزام الشركة بإحداث تحول جذري في حياة الأشخاص من خلال حلول تنقل ذكية وسلسة.

ومن خلال عمليات عالمية تقدّمها على يد أكثر من 50 ألف موظف، تستند الشركة إلى إرث ضخم من النجاحات التي حققتها «thyssenkruppElevator» في مجال المصاعد بمبيعات بلغت نحو 8 مليار يورو في السنة المالية 2020/2019. وسيواصل قطاع أعمال الخدمات والصيانة الاحتفاظ بمكانته باعتباره خط الأعمال الأهم في «TK Elevator»، إذ يقدّم خدمات الصيانة لنحو 1.4 مليون وحدة من المصاعد والسلالم المتحركة بمساعدة 24 ألف خبير فني عالمياً.

وتغطي حافظة منتجات «TKE» مجموعة واسعة من المنتجات المتنوعة والتي تشمل المصاعد الخاصة بالمباني السكنية والتجارية وكذلك الحلول المتطورة والمخصصة لناطحات السحاب الحديثة – مثل مبنى مركز التجارة العالمي 1 في نيويورك. وإضافة إلى ذلك، تضمّ حافظة منتجاتنا مجموعة مختلفة من منتجات السلالم والمشايات المتحركة وجسور صعود الركاب للطائرات ومصاعد السلالم والمنصات، إلى جانب حلول الصيانة المصممة خصيصاً لجميع المنتجات. وبذلك تشتمل حافظة منتجات الشركة علي مجموعة واسعة من مجالات التنقل العصري والحديث.

واختتم بيتر والكر قائلاً: «نجحت 'TK Elevator' خلال العام الماضي في تنويع وتوسيع نطاق عروض خدماتها مع توسيع نطاق حضورها العالمي. وتجسّد هوية علامتنا التجارية الجديدة إرثنا الراسخ من الإنجازات بصورة أفضل. كما تؤكد بشكل كبير على هدفنا بصفتنا العلامة التجارية التي تُركز على الأشخاص وتهتم بهم ككيان رائدٌ لقطاع المصاعد وصاحب السبق الدائم في مجال الحلول الرقمية».